Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23/1, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تداعيات الحصار الاقتصادي (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)على السياحة العراقية

م.د. رعد صابر راضي

أ.م.د. تغريد سعيد حسن

كلية العلوم السياحية قسم الدراسات الفندقية الجامعة المستنصرية

The Repercussions of the Economic Blockade (1990 – 2003)on Iraqi Tourism

Raad.s@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

شهد العالم في العقود الاخيرة من القرن العشرين تحولات سياسية واستراتيجية عميقة كان لها الاثر البالغ في تحديد طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة, وآليات ادارة الازمات, لا سيما بعد تنامي دور منظمة الامم المتحدة وعلى رأسها مجلس الامن الدولي في معالجة النزاعات الدولية, وقد مثل اجتياح العراق للكويت ١٩٩٠ من ابرز القضايا التي تعامل معها مجلس الامن من حيث تدخله واحاطته بالازمة منذ بدايتها وحتى النهاية, فكان فرض الحصار الاقتصادي على العراق خلال المدة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) من ابرز القضايا التي استقطبت اهتمام الباحثين, لما ترتب عليه من آثار تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية امتدت لثلاثة عشر عاما, والقت بظلالها على مختلف القطاعات العراقية وفي مقدمتها السياحة العراقية.وتهدف هذه الدراسة الى تحليل تداعيات الحصار الاقتصادي على السياحة العراقية خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣), واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي عن طريق تتبع القرارات الصادرة من مجلس الامن بفرض الحصار الاقتصادي عقوبة على العراق اثر اجتياحه الكويت وضمها اليه, وتحليل تداعيات الحصار في ضوء المصادر التاريخية والوثائق الرسمية والدراسات السياحية والاحصاءات المتاحة.وتوصلت الدراسة الى ان الحصار الاقتصادي ادى الى تراجع واضح في النشاط السياحي, نتيجة انخفاض الموارد المالية, وتدهور البنى التحتية والخدمات السياحية, وتعطل مشاريع التنمية السياحية, الامر الذي انعكس سلبا على مكانة العراق السياحية اقليميا ودوليا.كما تؤكد الدراسة ان تجربة العراق تمثل نموذجا تاريخيا مهما لفهم التداعيات التي تترتب على الحصار الاقتصادي في القطاعات المدنية ولا سيما القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: الحصار الاقتصادي, مجلس الامن الدولي, السياحة العراقية, التنمية السياحية, السياسة السياحية.

Abstract

The last decades of the twentieth century witnessed profound political and strategic transformations that significantly shaped the nature of contemporary international relations and crisis management mechanisms, particularly with the growing role of the United Nations, led by the United Nations Security Council, in addressing international conflicts. Iraq's invasion of Kuwait in 1990 constituted one of the most significant issues addressed by the United Nations Security Council, which remained actively involved in managing the crisis from its outset to its conclusion. Consequently, the economic blockade imposed on Iraq during the period (1990–2003) became one of the most prominent issues attracting the attention of researchers because of its far-reaching historical, political, economic, social, and cultural repercussions, which extended over thirteen years and affected various sectors of Iraqi society, particularly Iraqi tourism.This study aims to analyze the repercussions of the economic blockade on Iraqi tourism during the period (1990–2003). The study adopted the historical-analytical method by tracing the resolutions issued by the United Nations Security Council imposing the economic blockade on Iraq following its invasion and annexation of Kuwait. The repercussions of the blockade were analyzed in light of historical sources, official documents, tourism studies, and available statistical data.The study concludes that the economic blockade resulted in a significant decline in tourism activity due to reduced financial resources, deterioration of tourism infrastructure and services, and the suspension of tourism development projects, which adversely affected Iraqi tourism and its regional and

international standing. The study further concludes that Iraq's experience represents an important historical model for understanding the repercussions of economic blockades on civilian sectors, particularly the tourism sector.

مقدمة:

يعد الحصار الاقتصادي أحد أبرز أدوات الضغط السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية، ولا تقتصر آثاره على الجوانب الاقتصادية، بل تمتد إلى مختلف القطاعات الحيوية في الدولة المستهدفة.ويُعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثرًا بالأزمات والعقوبات الاقتصادية، لارتباطه بالاستقرار السياسي والأمني، وتوافر الموارد المالية والبنى التحتية والخدمات والاستثمارات، فضلًا عن حركة الأفراد ورؤوس الأموال.وقد تعرض العراق منذ عام ١٩٩٠ لحصار اقتصادي شامل إثر اجتياحه الكويت، استمر حتى عام ٢٠٠٣، وخلّف تداعيات واسعة على مختلف جوانب الحياة، وانعكست آثاره بصورة مباشرة وغير مباشرة على القطاع السياحي، عن طريق تراجع الموارد والإمكانات اللازمة لصيانة المواقع السياحية والأثرية وتطوير البنى التحتية والخدمات، فضلًا عن تراجع حركة السياحة وعزلة العراق عن محيطه الإقليمي والدولي.وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى بيان أسباب فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتطوراته، وتحليل انعكاساته العامة على الواقع العراقي، وتداعياته على القطاع السياحي, وصولًا إلى دراسة تأثيره في القطاع السياحي خلال المدة (١٩٩٠–٢٠٠٣)، بما يسهم في إبراز طبيعة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والسياسية وتطور النشاط السياحي.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على جانب لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات التاريخية, والمتمثل في تداعيات الحصار الاقتصادي على السياحة العراقية, وتحليل طبيعة التداعيات التي شهدها هذا القطاع خلال مدة الحصار الاقتصادي, بالاستناد الى البيانات الاحصائية والمؤشرات الرسمية لتوضيح حجم التغيرات التي اصابت النشاط السياحي في العراق.

اشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: ما التداعيات التي خلّفها الحصار الاقتصادي المفروض على العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) على السياحة العراقية؟ وكيف انعكست هذه التداعيات على النشاط السياحي والبنية التحتية والخدمات السياحية ومكانة العراق السياحية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) قد خلف تداعيات واسعة على السياحة العراقية, تمثلت في تراجع النشاط السياحي, وضعف الاستثمار, وتدهور البنية التحتية والمنشآت والخدمات السياحية, مما اسهم في تراجع مكانة العراق السياحية على المستويين الاقليمي والدولي.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف ابرزها:

- دراسة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وبيان أسبابه وتطوراته خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣).
- تحليل تداعيات الحصار الاقتصادي على السياحة العراقية، وبيان أثره في النشاط السياحي والبنية التحتية والخدمات السياحية.
- تحديد أبرز التغيرات التي طرأت على السياحة العراقية خلال مدة الحصار، وبيان اثرها في واقع السياحة ومكانة السياحة العراقية إقليميًا ودوليًا.

الحدود الزمانية والمكانية:

تقتصر الحدود الزمانية للدراسة على المدة الممتدة من عام ١٩٩٠ الذي شهد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عقب ازمة الكويت, وحتى عام ٢٠٠٣ الذي انتهى فيه الحصار الاقتصادي بسقوط النظام السياسي في العراق, في حين تتمثل الحدود المكانية في جمهورية العراق.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس, عن طريق تتبع الاحداث التاريخية وتحليلها وربط الاسباب بالنتائج, وبالاسلوب الاحصائي لتحليل البيانات والجداول المتعلقة بالفنادق والايرادات والصادرات والاستيرادات السياحية, بما يسهم في تقديم صورة علمية دقيقة عن السياحة العراقية بعد التداعيات التي خلفها الحصار الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة عددًا من الصعوبات في الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بالقطاع السياحي في العراق، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل، من أبرزها تخلف نظام الإحصاء السياحي وعدم انتظامه خلال مدة الدراسة، وعدم توافر بيانات بعض المحافظات الشمالية نتيجة الظروف الإدارية والسياسية التي مرت بها، فضلًا عن تعرض عدد من المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حفظ البيانات والإحصاءات، ومنها وزارة التخطيط، إلى أعمال السلب والنهب التي رافقت احتلال بغداد عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى فقدان جانب من الوثائق والسجلات الرسمية.كما واجه الباحث محدودية في النشرات الإحصائية والدوريات المتخصصة، وندرة المؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت هذا الموضوع, وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد بذل الباحث جهدًا علميًا استثنائيًا في تتبع البيانات من مصادرها المختلفة، والمقارنة بينها، والاستفادة من الوثائق الرسمية والرسائل الجامعية والدراسات السابقة، بما أسهم في توفير القدر الممكن من المعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها الى مبحثين رئيسين, جاء المبحث الاول بعنوان "الحصار الاقتصادي على العراق: الاسباب والتطورات", عن طريق اربعة محاور, اولا بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحصار الاقتصادي مع ذكر التعريف الاجرائي, وثانيا لمحة تاريخية عن الامم المتحدة ومجلس الامن, مع عرض موجز لطبيعة العلاقات العراقية الكويتية التي انتهت ثالثا بالاجتياح العراقي وضم الكويت, ورابعا عن تطور قرارات مجلس الامن التي اسست لفرض الحصار الاقتصادي على العراق.فيما جاء المبحث الثاني تحت عنوان: "تداعيات الحصار الاقتصادي على السياحة العراقية", كان يستعرض تداعيات الحصار الاقتصادي (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) على السياحة العراقية, مدعما بالجداول الاحصائية الخاصة باعداد الفنادق, والعوائد السياحية, والصادرات والاستيرادات السياحية في العراق خلال مدة الدراسة, مع استخلاص اهم النتائج, ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات, فالخاتمة.

المبحث الاول: الحصار الاقتصادي على العراق (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) الاسباب والتطورات:

اولا: الحصار الاقتصادي لغة واصطلاحا:

١. الحصار الاقتصادي اصطلاحا:

الحصار لغةً مشتق من الفعل «حَصَرَ»، ويدور معناه حول الإحاطة والمنع والتضييق؛ فقد ورد في لسان العرب بمعنى الإحاطة بالشيء ومنع الخروج منه، كما جاء في المعجم الوسيط بمعنى منع الاتصال أو الوصول والتضييق بقصد المنع. (ابن منظور, ١٩٩٤, ١٣٨)أما الاقتصاد فهو مشتق من الفعل «قَصَدَ»، ويدور معناه اللغوي حول الاعتدال والتوسط والاستقامة وعدم الإسراف أو التفريط. (مجمع اللغة العربية, ٢٠٠٤, ٢٨١) وبناءً على ذلك، يمكن فهم الحصار الاقتصادي من الناحية اللغوية بأنه التضييق والمنع في المجال الاقتصادي بما يحد من حركة الموارد والتبادل والاتصال الاقتصادي.

٢. الحصار الاقتصادي اصطلاحا:

يقصد بالحصار الاقتصادي اصطلاحًا مجموعة الإجراءات والقيود الاقتصادية والتجارية والمالية التي تُفرض على دولة ما، بصورة فردية أو جماعية، بهدف الحد من قدرتها على التعامل الاقتصادي مع الخارج والضغط عليها لتغيير سلوكها أو سياساتها وتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، من دون اللجوء المباشر إلى القوة المسلحة. ويُقصد بتداعيات الحصار الاقتصادي في هذه الدراسة مجموع الآثار والنتائج التي ترتبت على فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وانعكست على الواقع العراقي بصورة عامة، وعلى القطاع السياحي بصورة خاصة خلال المدة (١٩٩٠–٢٠٠٣). (Peterson, 2007, 12)واعتمدت الدراسة مصطلح «الحصار الاقتصادي» في عنوانها ومتنها، على الرغم من أن الإجراءات المفروضة على العراق تندرج قانونيًا ضمن منظومة العقوبات الاقتصادية التي أقرها مجلس الأمن؛ وذلك لشيوع مصطلح الحصار الاقتصادي في الأدبيات التاريخية العراقية والعربية التي تناولت تلك المرحلة، فضلًا عن كونه أكثر تعبيرًا عن واقع القيود الاقتصادية الواسعة وآثارها التي شملت مختلف قطاعات الدولة والمجتمع خلال المدة (١٩٩٠–٢٠٠٣), ومن ثم، استُخدم المصطلح بوصفه توصيفًا تاريخيًا وصفيًا، من دون إغفال الطبيعة القانونية للعقوبات المفروضة على العراق

ثانيا: لمحة تاريخية لمنظمة الامم المتحدة (مجلس الامن):

وتتكون منظمة الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسة، ويُعد مجلس الأمن أكثرها ارتباطًا بموضوع الدراسة، إذ يتحمل المسؤولية الرئيسة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتلتزم الدول الأعضاء بقبول قراراته وتنفيذها وفقًا لأحكام الميثاق. ويتمتع المجلس، في إطار الفصل السابع من الميثاق، بصلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حالات تهديد السلم والإخلال به أو وقوع العدوان، بما في ذلك التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة

المسلحة، وفي مقدمتها التدابير الاقتصادية. وقد شكّلت هذه الصلاحيات الأساس القانوني الذي استند إليه مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام ١٩٩٠. (راضي, نعمة, ٢٠٢٥, ٥)

ثالثا: لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية الكويتية:

لم ينشأ الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمعزل عن السياقات الدولية, وانما جاء نتيجة سلسلة من الاحداث كان على رأسها ازمة الخليج الذي تمخضت عنه الاجتياح العراقي للكويت وضمها اليه.ولم تكن ازمة الخليج وليدة الحدث, وانما تعود جذورها الى زمن ترسيم الحدود العراقية الكويتية في ظل الانتداب البريطاني, وعادت الازمة الى الواجهة عندما اعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في ١٩٦١/٦/٢٥ ان الكويت جزءا من العراق وتابعة اداريا للبصرة, وفي ١٩٦٣/١٠/١٤ اعلنت الحكومة العراقية الانقلابية الجديدة اعترافها بسيادة الكويت, الا ان مسألة ترسيم الحدود لم يتم حسمها وخاصة حول ملكية جزيرتي وربة وبوبيان.وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) ونتائجها الكارثية على البلدين, وجد العراق نفسه بمواجهة ازمة اقتصادية خانقة, فضلا عن تراكم الديون الخارجية وتراجع موارده المالية, وكان العراق يعول على زيادة عائداته النفطية عن طريق الاتفاق مع منظمة اوبك النفطية, ونتيجة لوضع العراق دعت اوبك اعضائها الى الالتزام بحصص الانتاج المتفق عليها حفاظا على توازن الاسعار في السوق, الا ان الكويت والامارات لم تلتزما بالقرار وسعتا الى زيادة منتوجهما النفطي بكميات اكبر الى السوق, مما ادى الى انخفاض اسعار النفط عالميا وبالتالي تراجع الايرادات النفطية العراقية, الامر الذي عدته الحكومة العراقية مساسا مباشرا بسيادة العراق وامنه القومي, وان سياسة الكويت والإمارات النفطية المقصود منها إيذاء العراق, وانها كبدته خسائر قدّرها صدام حسين بـ (١٤) مليار دولار سنوياً, فهدد الكويت بقوله "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق", مما يعني التهديد بالحرب, غير ان هذا التحذير لم يلق رداً من الكويت، كونها تريد الضغط على العراق لتحديد الحدود، واعتماداً على امريكا للدفاع عنها في حال الخطر(الحار, ٢٠١٤, ٥٨)وبناءً على ذلك حشد العراق قطعات عسكرية كبيرة على الحدود العراقية – الكويتية, وإزاء توتر الموقف بين العراق والكويت, سعت بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والسعودية وفلسطين لتطويق الأزمة بين الدولتين, فقد توجه الرئيس المصري حسني مبارك إلى بغداد وحاول اقناع صدام حسين بعدم الإقدام على عمل متسرع, وأبلغ صدام حسين الرئيس المصري بان العراق ليس لديه أي نية لغزو الكويت, وان الأمر مجرد مناورات عسكرية طبيعية على الحدود (محافظة, ٢٠٠١, ٢٤٧) ويبدو أن الولايات المتحدة قد شجّعت على عدم التوصل إلى حل بين الطرفين مستغلين الأزمة الاقتصادية الكارثية التي خرج بها العراق من جراء حربه مع ايران, واندفاع النظام العراقي وجهله بالتطورات الدولية الجديدة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي, فضلاً عن ادعاءات صدام حسين الفارغة في احداث تغييرات اقليمية في المنطقة, مما أثار حفيظة الأمريكان وجعلهم يخططون لإيقاف هذه التصرفات, لاسيما أن العراق يهدد عياناً جهاراً وفي كل مناسبة اسرائيل ويعدّها العدو الاول للعرب ويجب القضاء عليها وطردها, فضلاً عن ذلك كانت الولايات المتحدة تنتظر هذه الفرصة الذهبية ليتسنى لها التدخل المبَرر في منطقة الخليج العربي الغنية والاستراتيجية والهيمنة عليها, ومن غير المنطقي ان تقوم دولتان ضعيفتان كالكويت والامارات بتحدي دولة بحجم العراق عن طريق زيادة حصصها في تصدير النفط, وبتاريخ يدل على الريبة والشك وهو التاسع من آب ١٩٨٨, أي بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية بيوم واحد فقط من دون وعود امريكية بالتدخل والدفاع عنها, لاسيما وأن الكويت تحاول استمالة العراق إليها وكسب وده ليقوم الأخير بالموافقة على ترسيم الحدود بين البلدين.

رابعا: الاجتياح العراقي للكويت:

بينما كان الكويتيون يخلدون إلى الراحة مودعين يوم الاول من آب لعام ١٩٩٠, كان (١٠٠) ألف جندي من القوات المسلحة العراقية يخترقون الحدود الدولية متجهين بسرعة إلى العاصمة, أفاق الكويتيون صباح يوم الثاني من آب على أن بلدهم أصبح محتلاً من قبل الجيش العراقي, وان حكومتهم الشرعية قد رحلت فجأة إلى السعودية (شوارتزكوف, ١٩٩٣, ٩٩), ومثل الاجتياح صدمة كبيرة في الاوساط العربية والاقليمية والعالمية, فخلال ست ساعات فقط تم احتلال الكويت وفرض السيطرة عليها واعلان ضمها رسميا للعراق باعتبارها المحافظة رقم (١٩) للعراق تحت مسمى محافظة النداء.

خامسا: تطورات قرارات مجلس الامن الاثنا عشر وفرض الحصار الاقتصادي على العراق:

لم يتم عرض ازمة الخليج على محكمة العدل الدولية كون عرضها يحتاج الى اتفاق من طرفي النزاع, واصبح هذا مستحيلاً بعد الاجتياح العراقي للكويت, وهكذا القيت المسؤولية على عاتق مجلس الامن الذي شرع فوراً في اتخاذ العديد من المبادرات والقرارات الحاسمة. (سيرل, ١٩٩٢, ٨٩)ومن الجدير بالذكر فإن منظمة الامم المتحدة لم يكن لها ذلك التأثير منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ ولغاية ازمة الكويت التي فتحت لها الباب وبقوة لعودتها الى صدارة المسرح الدولي عام ١٩٩٠, وكان هذا "الشيء التافه" كما كان يحلو للجنرال "ديجول" ان يطلقه على الامم المتحدة, يصدر

جلبة مستمرة دونما ان يعبأ به احد, فبعد ان فقدت الامم المتحدة قدرتها على التأثير الفعلي في مجرى الاحداث, وكانت قراراتها بعيدة عن الواقع وغريبة عليه, اصبحت ازمة اجتياح العراق للكويت ١٩٩٠ المرة الاولى التي اضطلعت بها الامم المتحدة منذ تأسيسها بمعالجة ملف قضية على درجة كبيرة من الاهمية وبجدية تامة منذ بداية الازمة وحتى نهايتها, دون اي اعتراضات او مشكلات داخلية خطيرة, وقد استندت اعمال مجلس الامن في واقع الامر الى الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق سان فرانسيسكو. (راضي, نعمة, ٢٠٢٥, ٦)

وفي اليوم الاول من الغزو العراقي للكويت قام مجلس الامن بإصدار مجموعة من القرارات المهمة وهي كالآتي: (سيرل, ١٩٩٢, ٨٩)

١- القرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢ والذي ادان العدوان العراقي وطالبه بانسحاب قواته كافة دون قيد او شرط الى الحدود التي كانت عليها, وقد اتخذ القرار بالاجماع, ويعد هذا القرار الاساس والقاعدة للقرارات اللاحقة كافة.

٢- القرار ٦٦٢ في ١٩٩٠/٨/٩ والذي اعلن بطلان قرار العراق بضم الكويت, والذي اتخذ بالاجماع ايضاً.

٣- القرار ٦٦٤ في ١٩٩٠/٨/١٨ والذي يصر على ضرورة قيام العراق بالتصريح لرعايا ومواطني الدول الاخرى بمغادرة كل من العراق والكويت, وصوت عليه بالاجماع.

٤- القرار ٦٦٧ في ١٩٩٠/٨/١٦ والذي يدين العراق بشدة لأعماله العدائية ضد مقار واعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت, واطلاق سراح الاشخاص المحتجزين كرهائن. (صوت عليه بالاجماع).

٥- القرار ٦٧٤ في ١٩٩٠/١٠/٢٩ والذي ادان ممارسات العراق في الكويت وعدّه مسؤولاً عن اي خسائر او اضرار تلحق بممتلكات الدول او الشركات او الافراد بسبب الاحتلال. (امتنعت كل من كوبا واليمن)

٦- القرار ٦٧٧ في ١٩٩٠/١١/٢٩ والذي ادان ترحيل السكان وتزييف الهوية وغيرها من ممارسات تهدف الى تغيير البنية والخارطة السكانية في الكويت. (اجماع)

ومن الملاحظ ان القرارات اعلاه والاجراءات المتخذة بطياتها شكلت امتداداً مباشراً لقرار الادانة المتخذ مبكراً ضد غزو الكويت وضمها, وهو ما يرتب مسؤولية مستقبلية تقع على عاتق العراق لذلك لم يحصل على الاجماع.

وكان هناك مجموعة قرارات اتخذت على شكل عقوبات هدفت الى ممارسة الضغط اللازم على العراق لإجبارها على الانسحاب من الكويت وهي كالآتي:

٧- القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٨ والذي طالب بفرض المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية ضد العراق. (امتناع كوبا واليمن)

٨- القرار ٦٦٥ في ١٩٩٠/٨/٢٥ والذي صرح باستخدام القوة لفرض الحظر وضمان احترام قرار المقاطعة. (امتناع كوبا واليمن)

٩- القرار ٦٧٠ في ١٩٩٠/٩/٢٥ والخاص بفرض حظر جوي ضد العراق وحظر خروج السفن العراقية المشكوك في عدم التزامها بقرار حظر الموانئ. (صوتت كوبا ضد القرار)

وللتخفيف من عبء هذه الاجراءات الصارمة, ولتلافي حساسية بعض الدول من القرارات اعلاه مثل كوبا واليمن, وضمانا لاكتساب القرارات الشرعية الكاملة وبالاجماع, اصدر مجس الامن قرارين اضافيين هما:

١٠- القرار ٦٦٦ في ١٩٩٠/٩/١٤ والذي استثنى الغذاء والادوية من الحظر شرط ان تتم عبر الامم المتحدة ومنظمة الصليب الاحمر.

١١- القرار ٦٦٩ في ١٩٩٠/٩/٢٤ والذي خول لجنة العقوبات حق فحص الطلبات الواردة اليها لمساعدة الدول المتضررة من تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة او الحظر الاقتصادي ضد العراق.

١٢- واخيراً فقد تبنى مجلس الامن القرار ٦٧٨ في ١٩٩٠/١١/٢٩ والذي صرح باستخدام القوة وفقاً للصياغة الآتية: (سيرل, ١٩٩٢, ٩٢)

"يصر المجلس على ان يقوم العراق بالتنفيذ الكامل للقرار ٦٦٠ بسحب قواته دون قيد او شرط وكل القرارات اللاحقة دون تعديل اي منها, ومنحه فرصة اخيرة لتنفيذها", وبناءً على ذلك صرح المجلس للدول الاعضاء ان في حالة عدم تنفيذ العراق لهذه القرارات قبل تاريخ ١٩٩١/١/١٥ فيحق للدول الاعضاء استخدام الوسائل اللازمة كافة لفرض احترام وتطبيق القرار ٦٦٠ وما لحقه من قرارات متخذة من قبل مجلس الامن لإعادة السلم والامن الدولي الى المنطقة.

ولم يقتصر نشاط مجلس الامن على اصدار قراراته الاثنا عشر, إذ ظل المجلس في حالة انعقاد مستمر وبأشكال مختلفة طيلة فترة الازمة.

المبحث الثاني: تداعيات الحصار الاقتصادي (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) على السياحة العراقية:

شهد العراق منذ بداية عقد السبعينيات تحسنًا اقتصاديًا ملحوظًا شمل مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع السياحي، ولا سيما بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ وارتفاع أسعاره عقب أزمة النفط عام ١٩٧٣، مما أسهم في زيادة الموارد المالية للدولة وتوسيع برامج التنمية، وانعكس على الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي.غير أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ أدى إلى تغير الأولويات الاقتصادية للدولة وتوجيه جانب كبير من الموارد المالية نحو الإنفاق العسكري ومتطلبات الحرب، فضلًا عن تراجع الإيرادات النفطية وتزايد الأعباء المالية والمديونية الخارجية، مما انعكس على برامج التنمية والاستثمار في القطاعات المدنية والخدمية، ومنها القطاع السياحي، الذي تأثر بتراجع الإنفاق الاستثماري وتباطؤ مشروعات تطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي. (ميرزا : ٢٠١١ ، ٦)وبذلك، يتضح أن القطاع السياحي العراقي قبل فرض الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ مر بمرحلتين متباينتين، تمثلت الأولى في مرحلة النمو والتوسع خلال عقد السبعينيات نتيجة تحسن الموارد المالية وزيادة الاهتمام الحكومي بمشروعات التنمية والبنية التحتية، في حين تمثلت الثانية في مرحلة التراجع النسبي خلال عقد الثمانينيات نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وما رافقها من استنزاف للموارد وتغير في أولويات الإنفاق العام.وقد أدى فرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩٠، وما رافقه من تطورات سياسية وعسكرية وأمنية، إلى انعكاسات عميقة على مختلف قطاعات الدولة، وكان القطاع السياحي من بين القطاعات التي تأثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة بتلك الظروف, فقد أسهمت القيود المفروضة على حركة التجارة والنقل والسفر، وتراجع الموارد المالية للدولة، وانخفاض مستوى الدخول، وتدهور البنى التحتية والخدمات الأساسية، فضلًا عن العزلة الدولية التي تعرض لها العراق، في إضعاف النشاط السياحي والحد من قدرته على الاستمرار والتطور.وقد واجه القطاع السياحي خلال سنوات الحصار جملة من التحديات التي انعكست على مؤسساته ومنشآته وخدماته، إذ أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تراجع عمليات الصيانة والتحديث والتوسع في المنشآت السياحية، وانخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع، فضلًا عن تراجع الطلب السياحي المحلي والخارجي, (الوقائع, ١٩٩٦, ٢٠٤) وفي ظل هذه الظروف، سعت الدولة إلى تنظيم بعض جوانب النشاط السياحي، ولا سيما ما يتعلق باللهو والمقاهي السياحية وتحديدها وفق التعليمات الخاصة بذلك، ومنح إجازة فتح المعاهد ومراكز تدريب الأطر السياحية في القطاع الخاص والمختلط والاشتراكي، إلا أن نشاط التدريب والتعليم السياحي ظل محدودًا، واقتصر فتح المعاهد ومراكز التدريب بصورة رئيسة على القطاع الحكومي (الوقائع، ١٩٩٦، ٣٦٣٥). واستمر هذا الواقع حتى قبيل عام ٢٠٠٣، إذ أسهمت الحروب والعمليات العسكرية المتعاقبة، إلى جانب استمرار الحصار الاقتصادي، في تعميق المشكلات التي عانى منها القطاع السياحي, ويمكن تحديد أبرز تداعيات هذه المرحلة في ثلاثة جوانب رئيسة تمثلت في تضرر البنى التحتية السياحية، وتراجع العرض الفندقي، وانخفاض الطلب السياحي.فقد تعرضت البنى التحتية والاقتصادية في العراق إلى أضرار واسعة نتيجة العمليات العسكرية التي شهدتها البلاد خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثم تعرضت منشآت ومرافق أخرى إلى أضرار خلال عملية ثعلب الصحراء عام ١٩٩٨، الأمر الذي انعكس على البيئة التحتية والفوقية اللازمة لممارسة النشاط السياحي وأضعف قدرة المؤسسات السياحية على تقديم خدماتها بالمستوى المطلوب (السعدي، ٢٠٠٥، ٦٣).كما شهد العرض الفندقي تراجعًا ملحوظًا خلال سنوات الحصار، إذ ضاع جزء من الطاقة الفندقية المتاحة، وتراجعت أعداد المنشآت القادرة على الاستمرار في العمل نتيجة الظروف الاقتصادية وتدهور مستوى الخدمات وصعوبة إجراء عمليات الصيانة والتجديد, وعلى الرغم من ظهور زيادة محدودة في عدد الفنادق التابعة للقطاع المختلط عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٩، فإن هذه الزيادة لم تكن حقيقية من حيث إضافة طاقات فندقية جديدة، وإنما نتجت عن تحويل بعض فنادق القطاع الاشتراكي إلى القطاع المختلط.أما على صعيد الطلب السياحي، فقد شهد النشاط السياحي انخفاضًا حادًا نتيجة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق, إذ بلغت نسبة التغير في الطلب السياحي عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٩ نحو (٩٣.٨٦٪-)، موزعة بين انخفاض الطلب السياحي المحلي العراقي بنسبة (٢.١٦٪-)، والطلب الخارجي العربي بنسبة (٩٦.٥٣٪-)، والطلب الخارجي الأجنبي بنسبة (٧٨.٤٨٪-)، فضلًا عن انخفاض أعداد الأسرّة المشغولة بنسبة (٥٧.٦٧٪-) خلال المدة نفسها (شبر، ٢٠٠٢، ١٤٦-١٤٧), وتكشف هذه المؤشرات أن التراجع الأكبر أصاب الطلب السياحي الخارجي، ولا سيما العربي، وهو ما يعكس أثر العزلة الدولية والظروف السياسية والأمنية في تقليص حركة السياحة الوافدة إلى العراق. (عاشور, ٢٠٠٨, ٢٩)وفي ظل استمرار الحصار الاقتصادي وتراجع الموارد المالية، اتجهت الدولة إلى البحث عن مصادر جديدة لتمويل النفقات العامة والمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحروب, وقد برز الاهتمام بالسياحة الدينية بوصفها أحد الأنماط السياحية التي امتلكت قدرة نسبية على الاستمرار مقارنة ببعض الأنماط الأخرى، نتيجة ارتباطها بالدوافع العقائدية واستمرار الطلب على زيارة الأماكن المقدسة رغم الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة, ومن هنا اتجهت الدولة إلى تنظيم النشاط السياحي الديني وتوسيع نطاقه، ولا سيما في مدن النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، لما تمتلكه هذه المدن من مقومات دينية يمكن أن تسهم في استقطاب الزائرين وتوفير موارد مالية للدولة.وفي إطار تنظيم هذا النشاط

والإشراف عليه، صدر القرار رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٦، الذي أسس بموجبه شركة الهدى للسياحة الدينية، وربطت بمجلس الوزراء لتتولى مسؤولية إدارة النشاط السياحي الديني والإشراف عليه, ومع ذلك، لم تتمكن الصادرات السياحية من تحقيق قيمة فعلية مؤثرة في إجمالي صادرات العراق، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أبرزها النظرة إلى السياحة بوصفها سلعة كمالية لا تدخل ضمن أولويات الاستهلاك، واستمرار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وانخفاض الطلب الفعلي على السياحة الداخلية نتيجة تراجع مستويات الدخل، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية، فضلًا عن تعرض العراق إلى ضربة جوية ثانية عام ١٩٩٨ أدت إلى تضرر جانب من البنى التحتية والفوقية (عبد الرزاق، ٢٠٠٠، ٢٢٧).وانعكست هذه الظروف على أعداد الفنادق العاملة في العراق، إذ انخفض عددها بصورة تدريجية خلال عقد التسعينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة، باستثناء عام ١٩٩٩ الذي شهد زيادة محدودة في أعداد الفنادق, ويوضح الجدول (١) تطور أعداد الفنادق العراقية بحسب درجات تصنيفها خلال المدة (١٩٩٠–١٩٩٩)جدول (١) أعداد الفنادق العراقية لكافة الدرجات (١٩٩٠–١٩٩٩):

السنة	اعداد الفنادق حسب درجات التصنيف					المجموع
	ممتازة	اولى	ثانية	ثالثة	رابعة	
١٩٩٠	١٢	٥٣	١١٩	١٤٧	١١٥	٤٤٦
١٩٩١	١٢	٧١	٦٦	١١٩	١٠٧	٣٧٥
١٩٩٢	١٠	٦٩	٨٤	١١٣	٩٤	٣٧٠
١٩٩٣	١٠	٦٨	٧٧	١٠٥	٨١	٣٤١
١٩٩٤	١٠	٦٨	٧٦	١٠٧	٨٦	٣٤٧
١٩٩٥	١٣	٦٦	٧٤	١١٠	٦٥	٣٢٨
١٩٩٦	–	–	–	–	–	–
١٩٩٧	١٠	٦٩	٦٥	٩١	٥٢	٢٨٧
١٩٩٨	١٠	٦٥	٦٧	٨٧	٥٢	٢٨١
١٩٩٩	١٠	٦٥	٩٤	١٠٢	٦١	٣٣٢

المصدر: هيئة السياحة, قسم الدراسات والتخطيط / شعبة الاحصاء, احصاء الفنادق للسنوات ١٩٩١–٢٠٠٠م.

وتشير بيانات الجدول (١) إلى أن عدد الفنادق انخفض من (٤٤٦) فندقًا عام ١٩٩٠ إلى (٣٣٢) فندقًا عام ١٩٩٩، أي بخسارة بلغت (١١٤) فندقًا من مجموع الفنادق المسجلة خلال المدة المذكورة, كما تكشف البيانات عن اتجاه عام نحو الانخفاض في مختلف درجات التصنيف الفندقي، على الرغم من حدوث بعض الزيادات المحدودة في سنوات معينة, ويعكس هذا التراجع الصعوبات التي واجهها قطاع الإيواء السياحي نتيجة ضعف الاستثمار وتراجع أعمال الصيانة والتحديث وانخفاض الطلب السياحي، فضلًا عن الظروف الاقتصادية والأمنية التي حدّت من قدرة المنشآت الفندقية على الاستمرار في العمل.أما القطاع الخاص، فقد نشط في بعض المجالات السياحية الأخرى غير الفنادق، إذ بلغ عدد المطاعم التابعة له (٦١٣) مطعمًا، وعدد المقاهي (٢٣) مقهى، فضلًا عن (٤٥) سينما (السعيدي، ٢٠٠٥، ٢٨), وعلى الرغم من استمرار بعض الأنشطة السياحية والخدمية، فإن ذلك لم يكن كافيًا لتعويض التراجع الذي أصاب قطاع الإيواء الفندقي وغيره من مكونات النشاط السياحي.وتكشف المؤشرات الاقتصادية للنشاط السياحي خلال عقد التسعينيات عن ضعف واضح في مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي، نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي والعزلة الدولية وما ترتب عليها من تراجع في حركة السياحة الوافدة والاستثمارات والخدمات السياحية, فقد بلغت نسبة مساهمة النشاط السياحي في الدخل القومي نحو (٠.١٪) عام ١٩٩٠، ثم أخذت بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة، في حين بلغ مجموع العوائد السياحية خلال عقد التسعينيات نحو (١١٠.٩) مليون دينار، وبمتوسط سنوي يقارب (١٠) ملايين دينار عراقي فقط (شبر، ٢٠١٠، ٦٥١)، كما يوضح الجدول (٢)جدول (٢): العوائد السياحية وأهميتها النسبية في الدخل القومي في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٠).

السنة	العوائد السياحية (مليون دينار)	الدخل القومي (مليون دينار)	الاهمية النسبية للعوائد السياحية
١٩٩٠	٥٣,٩	٤٧٣٨٨,١	٠,١١

١٩٩١	٨,١	٣٦٩٢٢,٢	٠,٠٢
١٩٩٢	١١,٨	٩٩٦٤٣,٤	٠,٠١
١٩٩٣	٨,٤	٢٧٩٨٠٤,٧	٠,٠٠٣
١٩٩٤	٧,٨	١٤٤٠٩٥٧,٩	٠,٠٠٠٥
١٩٩٥	٥,٥	٥٨٠٧٣٧٤,٩	٠,٠٠٠٠١
١٩٩٦	٤,٩	٥٦٤١٤٢٤,٣	٠,٠٠٠٠١
١٩٩٧	٤,٣	١٣٢٣٥٤٩٠	٠,٠٠٠٠٣
١٩٩٨	٤,٨	١٥٠١٣٤٢٢,٣	٠,٠٠٠٠٣
١٩٩٩	٠,٤	٣١٣٨١٠٤٨,٥	٠,٠٠٠٠١
٢٠٠٠	٠,٧	٤٦٦٣٤٦٣٤,٨	٠,٠٠٠٠٢
المجموع	**١١٠,٩ مليون دينار عراقي**		

المصدر :

١. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاء ميزان المدفوعات.

٢. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية للسنوات (١٩٩٠–٢٠٠٠).

وتوضح بيانات الجدول (٢) أن العوائد السياحية شهدت تراجعًا حادًا خلال سنوات الحصار، إذ انخفضت من (٥٣.٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى مستويات متدنية جدًا في نهاية العقد، وبلغت (٠.٤) مليون دينار عام ١٩٩٩ و(٠.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٠, كما انخفضت الأهمية النسبية للعوائد السياحية في الدخل القومي بصورة كبيرة، الأمر الذي يعكس تراجع الدور الاقتصادي للقطاع السياحي وعجزه عن الإسهام الفاعل في تكوين الدخل القومي خلال سنوات الحصار, وتؤكد هذه البيانات أن الأزمة التي تعرض لها القطاع السياحي لم تقتصر على انخفاض حركة السياح أو تراجع أعداد المنشآت، وإنما امتدت إلى تراجع قدرته على توليد الإيرادات والمساهمة في النشاط الاقتصادي الوطني.أما في بداية الألفية الثالثة وحتى عام ٢٠٠٣، فلم يشهد القطاع السياحي تطورًا ملموسًا نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار والتهديدات المتواصلة بالعمليات العسكرية ضد العراق، وصولًا إلى حرب عام ٢٠٠٣, ومع ذلك، استمرت السياحة الدينية بوصفها أحد أبرز الأنشطة السياحية التي حافظت على قدر من الحركة، في حين بقيت قطاعات أخرى، ولا سيما مكاتب السياحة والسفر والمؤسسات الفندقية، تعاني من ضعف النشاط وتراجع القدرة على أداء وظائفها الاقتصادية والخدمية.ويعد القطاع السياحي أحد القطاعات المهمة في التجارة الخارجية لما يمكن أن يؤديه من دور في تحصيل النقد الأجنبي والمساهمة في تقليص العجز في ميزان المدفوعات وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي, إلا أن السياسة السياحية في العراق خلال سنوات الحصار لم تتمكن من تفعيل هذا الدور بالصورة المطلوبة، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والعزلة الدولية التي فرضت قيودًا كبيرة على حركة السياحة والسفر والاستثمار.وتظهر بيانات الصادرات والاستيرادات السياحية أن الميزان السياحي العراقي كان يعاني من اختلالات واضحة حتى قبل فرض الحصار الاقتصادي، إلا أن هذه الاختلالات ازدادت بصورة كبيرة خلال عقد التسعينيات, ففي عام ١٩٨٠ حقق صافي المكاسب السياحية رقمًا موجبًا، بما يعني تحقيق فائض في الميزان السياحي، إلا أن هذه المكاسب أخذت بالتراجع خلال السنوات اللاحقة نتيجة الحروب والظروف السياسية والاقتصادية، ثم تفاقمت بصورة أكبر بعد فرض الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠، حتى أصبح العجز في الميزان السياحي يمثل عبئًا إضافيًا على ميزان المدفوعات العراقي, ويوضح الجدول (٣) تطور الصادرات والاستيرادات السياحية وأهميتها النسبية خلال المدة (١٩٨٠–٢٠٠٠).جدول (٣) يبين الصادرات والاستيرادات السياحية في العراق والأهمية النسبيةمن ١٩٨٠–٢٠٠٠ (مليون دينار)

السنوات	نسبة الصادرات السياحية (الايرادات)	نسبة الصادرات السياحية الى اجمالي الصادرات	الاستيرادات السياحية (المصروفات)	نسبة الاستيرادات السياحية الى اجمالي الاستيرادات
١٩٨٠	٦٠٧,٣٠	٧,٥	٣١٧,٣٢	٥,٩٧
١٩٨١	١٢٩,٩٠	٢,٨	٣٣٣,١٣	٤,٥

١٩٨٢	٩١,١٤	٢,٤	٢٢٩,٧٧	٢,٦٦
١٩٨٣	٦١,٩٧	١,٩	٥٧,٥١٥	١,٢٦
١٩٨٤	٧٦,٥٩	٢,٠٣	٧٢,٧٩٤	١,٥٧
١٩٨٥	٦٤,٠٢	١,٦	٧٢,٩٥٠	١,٤٤
١٩٨٦	٦٥,٢٠	٣,٧	٤٢,٥٠٣	٠,٩٤
١٩٨٧	٦٥,٠٢	١,٥٨	٥٣,١٥١	٠,٩٩
١٩٨٨	٦٧,١٥	١,٦٥	٥٨,١٧٩	١,١٤
١٩٨٩	٦٨,٧٠	١,٤	٥٣,٠٠٠	٠,٩٤
١٩٩٠	٥٣,٩٨	١,٢١	٧٦,٧٤٦	١,٥
١٩٩١	٨,١	١,٣	٣٨,٨	٢,١٥
١٩٩٢	١١,٨	١,٦	١٢١,٥	٤,٠٦
١٩٩٣	٨,٤	١,٢	٢٥,٠٠٠	١,٢
١٩٩٤	٧,٨	١,٢	٣٧٧,٧	١,٠٧
١٩٩٥	٥,٨	٠,٨	٣٦,٤	٠,٠٩
١٩٩٦	٤,٩	٠,٥	٢١,٧	٠,٥
١٩٩٧	٤,٣	٠,٢	٤٠,٦	٠,٨
١٩٩٨	٤,٨	٠,٢	٤,٣	٠,٠٧
١٩٩٩	٠,٤	٠,٠٠٩	٤,٢	٠,٠٥
٢٠٠٠	٠,٧	٠,٠١	٢,٩	٠,٠٤

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان المدفوعات (١٩٨٠-٢٠٠٠).

وتشير بيانات الجدول (٣) إلى حدوث تراجع كبير في قيمة الصادرات السياحية خلال سنوات الحصار، إذ انخفضت من (٥٣.٩٨) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٨.١) ملايين دينار عام ١٩٩١، ثم استمرت في الانخفاض حتى بلغت (٠.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٠. وفي المقابل، شهدت الاستيرادات السياحية تقلبات واضحة، إلا أنها ظلت في عدد من السنوات أعلى من الصادرات السياحية، مما أدى إلى استمرار العجز في الميزان السياحي, كما تكشف المقارنة بين السنوات السابقة لفرض الحصار والسنوات اللاحقة له عن تراجع كبير في قدرة النشاط السياحي على توليد الإيرادات والمساهمة في التجارة الخارجية، وهو ما يعكس حجم التأثير الذي تركته الحروب والحصار الاقتصادي في أداء القطاع السياحي العراقي.وبذلك، تكشف المؤشرات والبيانات السابقة أن تداعيات الحصار الاقتصادي على القطاع السياحي العراقي لم تقتصر على تراجع حركة السياحة أو انخفاض أعداد المنشآت الفندقية فحسب، وإنما امتدت إلى مختلف مكونات النشاط السياحي, فقد أسهمت القيود الاقتصادية، وتراجع الموارد المالية، وتدهور البنى التحتية والخدمات الأساسية، والعزلة الدولية التي تعرض لها العراق، في إضعاف العرض والطلب السياحيين, وانخفاض العوائد السياحية, وتراجع مساهمة القطاع في الدخل القومي، فضلًا عن استمرار الاختلال في الميزان السياحي, وعلى الرغم من استمرار بعض أنماط السياحة، ولا سيما السياحة الدينية، فإن ذلك لم يكن كافيًا لتعويض التراجع الذي أصاب بقية مكونات القطاع.

الاستنتاجات

١. أثبتت الدراسة أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) كان من أشد أنظمة الحصار الاقتصادي في التاريخ المعاصر، إذ اتسم بالشمول والاستمرارية، وانعكس بصورة مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، ولا سيما القطاع السياحي.

٢. بينت الدراسة أن فرض الحصار جاء نتيجة التطورات السياسية والعسكرية التي أعقبت أزمة الكويت عام ١٩٩٠، وما ترتب عليها من قرارات دولية أدت إلى إدخال العراق في مرحلة من العزلة الاقتصادية والسياسية انعكست آثارها على مختلف القطاعات.

٣. كشفت الدراسة عن وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وبين أداء القطاع السياحي، إذ أدى الحصار إلى تراجع حركة السياحة، وانخفاض أعداد السياح، وتدهور البنية التحتية والخدمات والمنشآت السياحية.

٤. أوضحت الدراسة أن مساهمة القطاع السياحي في الدخل القومي العراقي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال سنوات الحصار، نتيجة انخفاض العوائد السياحية، وضعف الاستثمار، وتراجع النشاط السياحي المحلي والدولي.

٥. أظهرت الدراسة أن السياحة الدينية كانت الأكثر قدرة على الاستمرار مقارنة ببقية الأنماط السياحية، إلا أن استمرارها لم يكن كافياً لتعويض التراجع الكبير الذي أصاب القطاع السياحي بصورة عامة.

التوصيات:

١. الإفادة من التجربة العراقية في دراسة آثار الحصار الاقتصادي على القطاعات التنموية، والعمل على دعم الدراسات والبحوث التي تتناول انعكاسات الأزمات الدولية في الاقتصاد والسياحة، بما يسهم في بناء سياسات أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية, وتعزيز الجهود الدبلوماسية والتعاون الدولي لحماية القطاعات المدنية والخدمية من الآثار طويلة الأمد للنزاعات والعقوبات الاقتصادية، بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي والمبادئ الإنسانية.

٢. إدراج إدارة الأزمات ضمن الخطط السياحية الوطنية، ووضع برامج استجابة تضمن استمرار الحد الأدنى من النشاط السياحي في الظروف الاستثنائية، والحد من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها القطاع.

٣. العمل على زيادة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار السياحي، وتطوير البنية التحتية والخدمات، بما يعزز مكانة السياحة بوصفها قطاعاً اقتصادياً منتجاً.

٤. إعداد إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية القطاع السياحي، تقوم على التخطيط العلمي طويل الأمد، وتتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتراثية والبيئية، مع وضع آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة والتقويم, مع مراجعة التشريعات السياحية وتطويرها، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، إلى جانب الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية وتطوير برامج التدريب والتسويق السياحي.

٥. إيلاء السياحة الدينية مزيداً من الاهتمام، من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها، مع العمل في الوقت نفسه على تنمية الأنماط السياحية الأخرى، بما يحقق التنوع والاستدامة في النشاط السياحي, مع إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل المنشآت السياحية، وتطوير قواعد البيانات والإحصاءات السياحية، واعتماد نظم معلومات حديثة تدعم التخطيط واتخاذ القرار، وتسهم في تعزيز قدرة القطاع السياحي على تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) لم يكن مجرد إجراء اقتصادي مؤقت، وإنما مثّل منظومة متكاملة من القيود الدولية التي انعكست آثارها بصورة مباشرة وغير مباشرة على مختلف مفاصل الدولة العراقية، وفي مقدمتها القطاع السياحي، الذي يُعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى الحصار، إلى جانب ما سبقه من حروب وما رافقه من عزلة دولية، إلى إضعاف البيئة الاقتصادية والتنموية التي يقوم عليها النشاط السياحي، الأمر الذي أسهم في تراجع مؤشرات الأداء السياحي على المستويات كافة.وأظهرت الدراسة أن القطاع السياحي العراقي شهد تراجعاً ملحوظاً خلال مدة الحصار، تمثل في انخفاض أعداد السياح، وتراجع العوائد السياحية، وتوقف معظم المشاريع الاستثمارية، وتدهور البنى التحتية والخدمات والمنشآت السياحية، فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاع في الدخل القومي إلى مستويات محدودة جداً، الأمر الذي أفقده دوره بوصفه أحد الروافد الاقتصادية القادرة على دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.وفي ضوء ما تقدم، تؤكد هذه الدراسة أن التجربة العراقية تمثل نموذجاً مهماً لفهم العلاقة بين الأزمات السياسية والاقتصادية وبين أداء القطاع السياحي، إذ أثبتت أن التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتخطيط العلمي، والإدارة المؤسسية الرشيدة. كما أن إعادة بناء القطاع السياحي تتطلب رؤية تنموية متكاملة تستند إلى الاستثمار المستدام، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التشريعات، وتنمية الموارد البشرية، بما يسهم في استعادة مكانة السياحة العراقية بوصفها قطاعاً اقتصادياً وثقافياً قادراً على الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

المعاجم العربية:

١. ابن منظور, محمد بن مكرم, ١٩٩٤, لسان العرب, ط ٣, دار صادر, بيروت.

٢. مجمع اللغة العربية, ٢٠٠٤, المعجم الوسيط, ط ٤, مكتبة الشروق الدولية, القاهرة.

الوثائق الحكومية:

١. هيئة السياحة, قسم الدراسات والتخطيط / شعبة الاحصاء, احصاء الفنادق للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٠م.

٢. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاء ميزان المدفوعات.

٣. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠).

٤. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان المدفوعات (١٩٨٠-٢٠٠٠).

المراجع العربية:

١. الحار, رسل مهدي حمود, ٢٠١٤, موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, قسم التاريخ.

٢. راضي, رعد صابر, نعمة, علي فاضل, نعمة, هيام فاضل, ٢٠٢٥, دور الامم المتحدة في عمليات البحث والتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣, بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة, المجلد ٧, العدد ١, ملحق ١, شباط,

٣. السعيدي, علي مغامس ربيع, ٢٠٠٥, أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في مستقبل الاستثمار السياحي في العراق – دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية.

٤. تريب ، تشاليز : ٢٠٠٦ ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت .

٥. سيرل, مارسيل, ١٩٩٢, ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد, ترجمة: حسن نافعة, مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية, دار سعاد الصباح, الكويت.

٦. شبر, الهام خضير عباس, ١٩٨٨, واقع وامكانات تطور العمالة في القطاع السياحي الاشتراكي في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.

٧. شبر, الهام خضير عباس, ٢٠١٠, واقع السياسة السياحية في العراق – دراسة تحليلية ورؤيا مستقبلية, بحث منشور, مقدم للمؤتمر الوطني الاول والعلمي العاشر للمدة من ١٩-٢٠ آيار, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, المجلد الاول.

٨. شوارتزكوف, الجنرال نورمان, ١٩٩٣, في الخليج, ترجمة: حسام الدين متولي, مكتبة مدبولي, القاهرة.

٩. صالح ، مظهر محمد : ٢٠٠٢ ، فلسفة الموازنة بين أولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية نظرة في الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ٢٢-٢٣ كانون الاول ٢٠٠١ ، تحرير د. هناء عبد الغفار السامرائي و د. عماد عبد اللطيف سالم ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد.

١٠. عاشور ، احسان جبر : ٢٠٠٨ ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد, الجامعة المستنصرية.

١١. عبد الرزاق, محمد زكي, ٢٠١٠, مستقبل تحرير خدمات القطاع السياحي العراقي في اطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS, اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.

١٢. علوان ، قاري حمزة : ٢٠٠١ ، سياسات الاستثمار في القطاع الخاص دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد .

١٣. محافظة, علي, ٢٠٠١, الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

١٤. ميرزا ، علي : ٢٠١١ ، ملاحظات على التخطيط في العراق الهيكل المؤسسي والمهام ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ٢٥ ، بغداد .

١٥. هيرش, سيمور, ٢٠٠٥, القيادة الامريكية العمياء من ١١ ايلول الى سجن ابو غريب, ترجمة: مركز التعريب والترجمة, الدار العربية للعلوم, ط١, بيروت.

الدوريات (الصحف اليومية والمجلات):

١. صحيفة الوقائع العراقية , ١٩٩٦, العدد ٢٤٠.

٢. صحيفة الوقائع العراقية, ١٩٩٦, العدد ٣٦٣٥.

المصادر الاجنبية:

1. Alrubaie , Falah Ali , 2011 , Analysis of changes in the orientation of economic policy in Iraq , MPRA paper (Munich personal Re PEC Archive) No. 28371 , Posted 25 January .
2. Peterson, 2007, Economic Sanctions Reconsidered ,الطبعة الثالثة, Institute for International Economics.